لقاء الزيدي– ترامب وإعادة تموضع العراق الاستراتيجي
تحولات الشراكة الأمريكية من الأمن إلى الاقتصاد والسيادة



أ.د. نسرين فالح حسن/ جامعة واسط

nfalih@uowasit.edu.iq

ورقة تحليلية

ملخص

لا يكتسب اللقاء الذي جمع رئيس الوزراء العراقي علي فالح الزيدي بالرئيس الأمريكي دونالد ترامب في نيويورك، على هامش الدورة ٨١ للجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٣ أيلول ٢٠٢٦، دلالته من طبيعته البروتوكولية، بقدر ما يكتسبها من تزامنه البنيوي مع ثلاثة تحولات متداخلة(اقتراب اكتمال إنهاء المهمة العسكرية للتحالف الدولي في العراق، وإعادة جدولة عملية حصر السلاح بيد الدولة، وتوسّع مسار الشراكة الاقتصادية والاستثمارية بين بغداد وواشنطن). وإن كان البيان الرسمي قد أطّر هذا اللقاء ضمن حقول السياسة والاقتصاد والاستثمار، الا إن تصريحات وزير الخارجية الأمريكي ماركو روبيو في اليوم ذاته كشفت أن ملف حصر السلاح كان حاضراً فعلياً في المحادثات، وأن واشنطن تُسند حكومة الزيدي في هذا المسار.

تنطلق هذه الورقة من فرضية مفادها أن العلاقة العراقية–الأمريكية تجتاز طوراً انتقالياً من شراكة ذات مركزية أمنية إلى شراكة متعددة الأبعاد تتشابك فيها السياسة والأمن والاقتصاد والطاقة والاستثمار، وأن انحسار الحضور العسكري المباشر لا يعني تراجع النفوذ الأمريكي، وإنما إعادة إنتاجه عبر أدوات دبلوماسية واقتصادية ومؤسساتية بديلة. وتخلص إلى أن التحدي الجوهري أمام بغداد لا يكمن في معضلة الاختيار بين واشنطن وطهران، بل في القدرة على صياغة سياسة توازن استراتيجي تستثمر تعدد علاقات العراق الدولية، وتعيد للدولة مركزية القرار الأمني والخارجي، وتحوّل الانفتاح الاقتصادي إلى رافعة للاستقلال بدل أن يغدو مدخلاً لتبعية متجددة.

الكلمات المفتاحية: العراق، الولايات المتحدة، حصر السلاح، الشراكة الاستراتيجية، الاستثمار، الطاقة، السيادة، التوازن الإقليمي.

مقدمة

مرّت العلاقات العراقية– الأمريكية منذ عام ٢٠٠٣ بتحولات بنيوية متعاقبة في طبيعتها ووظائفها من علاقة عسكرية مباشرة فرضتها ظروف الاحتلال وإعادة بناء المؤسسة الأمنية العراقية، إلى شراكة انصبّ جُلّ اهتمامها على مكافحة الإرهاب، ثم إلى علاقة أخذت تنزاح تدريجياً نحو الحقلين الاقتصادي والتكنولوجي. غير

أن عام ٢٠٢٦ يشكّل منعطفاً أكثر حساسية من سابقيه؛ إذ يتقاطع فيه إنهاء المهمة العسكرية للتحالف الدولي مع محاولة عراقية لإعادة صياغة مفهوم الشراكة على أسس سياسية واقتصادية واستثمارية، مع إبقاء التعاون الأمني ضمن إطار مغاير لنموذج الانتشار العسكري السابق.

في هذا السياق، اكتسب لقاء نيويورك أهميته، إذ أعلنت بغداد أن الجانبين بحثا سبل تعزيز الشراكة في المجالات السياسية والاقتصادية والاستثمارية إلى جانب التطورات الإقليمية وجهود تعزيز الأمن والاستقرار. غير أن قراءة اللقاء قراءة تحليلية رصينة تقتضي تجاوز حرفية البيان الرسمي إلى دراسة البيئة التي أفرزته، فالاجتماع جاء عقب إعادة جدولة ملف حصر السلاح، وفي أثناء استعداد واشنطن لإنهاء وجودها العسكري المباشر، وفي خضمّ نقاش متصاعد حول ملامح المرحلة المقبلة من العلاقة.

من هنا يتبلور السؤال المركزي لهذه الورقة: هل يمثل لقاء الزيدي– ترامب انتقالاً فعلياً في بنية العلاقة العراقية– الأمريكية من الشراكة الأمنية إلى شراكة استراتيجية متعددة الأبعاد، أم أنه إعادة ترتيب لأدوات النفوذ الأمريكي عقب انتهاء الحضور العسكري المباشر؟

أولاً: اللقاء في سياقه الإقليمي والدولي

لا يمكن فهم لقاء نيويورك بمعزل عن التحولات التي أصابت بنية النظام الإقليمي في الشرق الأوسط. فالعراق لم يعد يتعامل مع بيئة أمنية محلية منعزلة عن محيطها، بل مع نظام إقليمي شديد التشابك تتقاطع فيه واشنطن وطهران وأنقرة ودول الخليج، إلى جانب قوى دولية فاعلة. ومنح الموقع الجغرافي للعراق اهمية استراتيجية جعلته منه طرفاً لا يمكن تجاوزه في معادلات أمن الخليج، والطاقة، والتجارة الإقليمية، والعلاقة الإيرانية – الأمريكية ذاتها.

وعليه، فإن الاهتمام الأمريكي بالعراق لم يعد مشروطاً حصراً بمكافحة الإرهاب أو تأمين القوات، بل يرتبط بموقعه في هندسة التوازن الإقليمي الأشمل. في المقابل تسعى بغداد إلى الانتقال من موقع "الموضوع" الذي يُتنافس عليه دولياً، إلى موقع "الفاعل" القادر على إدارة هذا التنافس، وهو انتقال يستلزم امتلاك أدوات قوة وطنية مستقلة، في مقدّمتها استقلالية القرار الأمني، والمتانة الاقتصادية، وشبكة علاقات خارجية متوازنة.

ثانياً: دلالة الترتيب في مضمون اللقاء

ركّز البيان الرسمي العراقي على ثلاثة حقول: السياسة، والاقتصاد، والاستثمار. وهذا الترتيب ليس شكلياً، بل يحمل دلالة تحليلية بيّنة، فلو ظلت العلاقة قائمة أساساً على نموذجها الأمني التقليدي، لكان متوقَّعاً أن يحتل التعاون العسكري والأمني صدارة الخطاب الرسمي. غير أن تقديم الحقلين الاقتصادي والاستثماري يكشف عن اتجاه فعلي نحو إعادة تعريف مفهوم الشراكة ذاته، من دون أن يعني ذلك تراجع العامل الأمني، بل انتقاله من موقع الأساس الذي تقوم عليه العلاقة إلى موقع أحد مكوّناتها.

ويترشّح العامل الاقتصادي، في هذا السياق ليصبح أحد أهم أدوات استمرارية العلاقة بعد زوال الحضور العسكري. وتجدر الإشارة إلى أن الحكومة العراقية كانت قد أعلنت، خلال زيارة سابقة للزيدي إلى واشنطن، عن ٤٨ اتفاقية ومذكرة تفاهم مع شركات أمريكية في قطاعات النفط والكهرباء والصناعة والتكنولوجيا والتمويل، مع بقاء تفاصيل عدد منها وطبيعتها الإلزامية غير منشورة بالكامل حتى تاريخه. ومن منظور نظرية العلاقات الدولية، يمثل هذا التحول انتقالاً من الارتباط الأمني المباشر إلى نمط أكثر تعقيداً من الاعتماد المتبادل المتعدد المستويات.

ثالثاً: حصر السلاح ـــ الملف الغائب عن البيان، الحاضر في الموقف الأمريكي

يمثل ملف حصر السلاح بيد الدولة أحد أكثر ملفات المرحلة حساسية، ويقتضي التحليل المنهجي التمييز بين مستويين من الخطاب، ما ورد صراحة في البيان الرسمي للقاء وما كشفته التصريحات المحيطة به. فالبيان لم يُفصّل في موضوع السلاح، مكتفياً بالإشارة العامة إلى الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي. في المقابل، أعلن وزير الخارجية الأمريكي في اليوم ذاته أن واشنطن تسند الزيدي في ملف حصر السلاح، وأنها تلمس التزامه بهذا المسار، مشيراً إلى لقاء جمعه بالزيدي قبيل لقاء الأخير بترامب تناول الملف ذاته.

هذه المعطيات تجعل من الصعب معاملة ملف السلاح بوصفه شأناً داخلياً عراقياً منفصلاً عن العلاقة مع واشنطن. غير أن ذلك لا يعني أن واشنطن هي صاحبة القرار في تحديد مصير السلاح داخل العراق؛ فالقرار، من الناحيتين الدستورية والسياسية، يظل مسؤولية الدولة العراقية حصراً. وهنا تتبدّى المعضلة الجوهرية، واشنطن تريد شريكاً عراقياً يحتكر أدوات القوة، بينما تحتاج بغداد إلى إدارة عملية حصر السلاح على نحو يصون الاستقرار الداخلي ويحول دون تحوّلها إلى صدام سياسي أو أمني.

رابعاً: تمديد الجدول الزمني ودلالاته

كانت الحكومة العراقية قد طرحت، في وقت سابق، نهاية أيلول ٢٠٢٦ موعداً لانتفاء مبررات وجود الفصائل المسلحة، قبل أن تنزاح الخطة نحو مسار أكثر تدرّجاً يمتد حتى ٣٠ حزيران ٢٠٢٧. ووفقاً للمعطيات المتاحة، تتضمن الخطة فترة أولية لوقف الهجمات تمتد تسعين يوماً، تعقبها عملية تسليم تدريجي للسلاح، فيما نقلت تقارير تصريحات للمبعوث الأمريكي توم باراك تُفيد بوجود تفاهم بين بغداد وواشنطن على أن تنفرد الدولة بحيازة القوة المسلحة بحلول نهاية حزيران ٢٠٢٧.

يكشف هذا التحول عن أن الحكومة العراقية آثرت منهجاً تدريجياً على مقاربة صدامية، وهو خيار يحمل منطقاً سياسياً واضحاً، فاحتكار الدولة للقوة ليس إجراءً تقنياً، بل عملية إعادة توزيع لمصادر القوة داخل النظام السياسي برمّته، تستلزم بالضرورة التفاوض، وإعادة الإدماج السياسي، وتوفير الضمانات، وربط المسار الأمني بمسار سياسي يصون استقرار الدولة.

خامساً: نهاية الحضور العسكري لا تعني نهاية النفوذ

من الأخطاء المنهجية الشائعة في تحليل العلاقات العراقية – الأمريكية مساواة الانسحاب العسكري بانحسار النفوذ، فالقوة في العلاقات الدولية المعاصرة لا تُمارَس عبر الأداة العسكرية وحدها، بل عبر شبكة من الأدوات الاقتصادية والمالية والتكنولوجية والدبلوماسية والاستثمارية والاستخبارية والمؤسساتية. وبذلك يمكن أن تنتقل العلاقة الأمريكية بالعراق من الحضور العسكري المباشر إلى نفوذ متعدد الأدوات ينسجم مع طبيعة القوة الناعمة والذكية في العلاقات الدولية الراهنة.

وتكتسب الاستثمارات الأمريكية، من هذا المنظور، أهمية تتجاوز قيمتها المالية المجردة؛ فنجاح العراق في استقطاب شركات أمريكية في الطاقة والكهرباء والتكنولوجيا والصناعة لا يمنحه رأس المال فحسب، بل يُدخله في شبكات إنتاج وتكنولوجيا وأسواق عالمية. غير أن هذه النتيجة ليست حتمية ؛ فالاستثمار قد يعزز الاستقلال الاقتصادي إذا اندرج ضمن استراتيجية وطنية لتنويع الاقتصاد، وقد يُنتج تبعية جديدة إذا انحصر في علاقة أحادية الاتجاه.

سادساً: الاقتصاد بوصفه أداة لإعادة بناء العلاقة

يواجه مسار العلاقة العراقية – الأمريكية في طورها الجديد سؤالاً محورياً ما الذي سيُبقي العلاقة متماسكة بعد زوال الحضور العسكري؟ والجواب الأكثر رجحاناً هو المصالح الاقتصادية المتبادلة. فالعراق بحاجة إلى

تطوير قطاع الطاقة، ومعالجة أزمة الكهرباء المزمنة، والاستثمار في الغاز، وتطوير البنية التحتية والتكنولوجيا والصناعة والخدمات المالية، وتنويع بنيته الاقتصادية بعيداً عن الاقتصاد الريعي الأحادي. وتملك الولايات المتحدة، في المقابل، من الشركات والخبرات والتكنولوجيا ورأس المال ما يؤهلها للمشاركة في هذه الحقول.

غير أن نجاح هذه المعادلة مشروط بانتقال بغداد من منطق "استقطاب الاستثمار" إلى منطق "التفاوض الاستراتيجي على الاستثمار"، والفرق بين المفهومين جوهري؛ فاستقطاب الاستثمار يعني البحث عن رأس المال فحسب، أما التفاوض الاستراتيجي فيعني السعي المتزامن نحو رأس المال والتكنولوجيا والتدريب والإنتاج المحلي ونقل المعرفة وفرص العمل والقيمة المضافة. وهذه هي المعادلة الكفيلة بتحويل الشراكة الاقتصادية إلى ركيزة فعلية لبناء القوة الوطنية العراقية.

سابعاً: العراق بين واشنطن وطهران — من سياسة الاصطفاف إلى التحوط الاستراتيجي المتمايز

لا يمكن دراسة العلاقة العراقية – الأمريكية بمعزل عن إيران، غير أن اختزال السياسة الخارجية العراقية في ثنائية "واشنطن أو طهران" يمثل تبسيطاً مخلاً بواقع أكثر تركيباً. فالعراق يحتفظ بعلاقات عميقة مع إيران، كما يطوّر علاقات استراتيجية مع الولايات المتحدة، ويحتاج في الوقت ذاته إلى علاقات مستقرة مع تركيا ودول الخليج والاتحاد الأوروبي والصين. ومن ثم فإن المصلحة العراقية لا تكمن بالضرورة في الانتقال من محور إلى آخر، بل في بناء شبكة علاقات متعددة توسّع هامش المناورة السيادية لبغداد.

وهنا يمكن الاستعانة بمفهوم "التحوط القطاعي/التمايزي" الذي يميّز سلوك العراق الخارجي عن نمط الحياد المتوازن التقليدي؛ فالتحوط في هذا الإطار لا يُمارَس بصورة متجانسة في كل الملفات، بل يتمايز بحسب القطاع؛ إذ قد تنحو بغداد نحو واشنطن في الملفين الاقتصادي والاستثماري بينما تحافظ على قنوات توازن مع طهران في الملفات الأمنية والسياسية الداخلية، أو العكس بحسب طبيعة كل ملف وكلفته النسبية. وبهذا المعنى، فإن "التوازن الاستراتيجي العراقي" ليس حياداً سلبياً ولا اصطفافاً كاملاً، بل قدرة تحليلية وتفاوضية على:

- تنويع الشركاء وفق منطق قطاعي
- حماية القرار السيادي
- منع تحوّل العراق إلى ساحة صراع بالوكالة
- تعظيم المكاسب الاقتصادية من تعدد العلاقات
- تعزيز قوة مؤسسات الدولة ذاتها

وعليه، فإن نجاح العراق في إدارة علاقته بواشنطن لا يُقاس بدرجة قربه منها، بل بقدرته على تحويل هذه العلاقة، ضمن منطق التحوط المتمايز، إلى مصدر قوة تراكمية للدولة العراقية.

ثامناً: دلالة اللقاء المنفرد — تحفظ منهجي

أثارت الصورة التي ظهر فيها ترامب والزيدي منفردَين، من دون الوفد العراقي، نقاشاً إعلامياً واسعاً تناولته تقارير عراقية وعربية باعتباره من العناصر اللافتة في الاجتماع، خصوصاً في توقيته المتزامن مع الإعلان عن تمديد الجدول الزمني لحصر السلاح. غير أن الصرامة التحليلية تقتضي الحذر المنهجي هنا؛ فغياب الوفد عن الصورة لا يكفي وحده لإثبات طبيعة المحادثات أو مضمونها، ويمكن تسجيل الدلالة السياسية للقاء الثنائي

من حيث ما يمنحه من ثقل للاتصال المباشر بين الزعيمين من دون تحويلها إلى استنتاج قطعي بشأن ما دار في التفاصيل المغلقة. وهذا التمييز بين الدلالة والاستنتاج شرط لازم للحفاظ على الموضوعية العلمية للتحليل.

تاسعاً: نحو معادلة جديدة للأمن والسيادة

من أبرز التحولات القابلة للرصد في المرحلة الراهنة إعادة تعريف مفهوم الأمن العراقي ذاته؛ إذ لم يعد الأمن يعني حصراً حماية الحدود ومكافحة الإرهاب، بل بات يشمل احتكار الدولة للقوة، وأمن الطاقة، والأمن الاقتصادي، والأمن التكنولوجي، وحماية البنية التحتية، وإدارة العلاقات الخارجية على نحو متكامل. وهذا المفهوم الموسّع للأمن يستلزم دولة قادرة على الفعل المتزامن في مستويات متعددة، بما يجعل حصر السلاح بيد الدولة إجراءً لا ينبغي النظر إليه بمعزل، بل باعتباره جزءاً من مشروع أشمل لإعادة بناء الدولة؛ فالدولة التي تحتكر أدوات القوة العسكرية لكنها تظل رهينة مورد اقتصادي واحد، ومستوردة للتكنولوجيا، ومفتقرة إلى أدوات مالية مستقلة، ستبقى محدودة القدرة على ممارسة سيادة كاملة. ومن هنا تحديداً، يتحتم أن تتحرك السيادة الأمنية والسيادة الاقتصادية والسيادة السياسية في اتجاه واحد متكامل.

عاشراً: سيناريوهات المرحلة المقبلة

يمكن تحديد ثلاثة مسارات تحليلية محتملة لمستقبل العلاقة العراقية – الأمريكية:

المسار الأول / الشراكة المتعددة الأبعاد:- يتحقق إذا نجحت بغداد وواشنطن في تحويل العلاقة من التركيز العسكري إلى تعاون سياسي واقتصادي واستثماري وأمني مستقر، تغدو فيه الشركات والاستثمارات والطاقة والتكنولوجيا ركائز جديدة للعلاقة.

المسار الثاني / استمرار العلاقة الأمنية بصورة غير مباشرة:- قد ينتهي الحضور العسكري المباشر، لكن تستمر العلاقة الأمنية عبر التدريب والاستشارة والاستخبارات والتعاون في مكافحة الإرهاب، بحيث يكون التحول في الشكل أعمق منه في المضمون.

المسار الثالث /إعادة إنتاج التنافس الإقليمي داخل العراق:- يتحقق إذا تصاعد التوتر الأمريكي– الإيراني، أو تعثرت عملية حصر السلاح، أو ارتبطت المشاريع الاقتصادية بالاستقطاب السياسي الداخلي، فيغدو العراق من جديد ساحة للتنافس الإقليمي والدولي.

والفيصل بين هذه المسارات لا تحدده واشنطن منفردة، بل قدرة الدولة العراقية ذاتها على إدارة هذه المرحلة الانتقالية.

الاستنتاجات

١- العلاقة العراقية – الأمريكية تجتاز طور انتقال من نموذج أمني إلى نموذج أكثر تعدداً وتركيباً.

٢- انتهاء المهمة العسكرية للتحالف لا يعني زوال المصالح الأمريكية في العراق، بل إعادة توزيعها على حقول أخرى.

٣- الاقتصاد والاستثمار والطاقة مرشحة لأن تصبح الأدوات الرئيسة لإعادة بناء العلاقة.

٤- يمثل ملف حصر السلاح أحد المفاتيح الأساسية للعلاقة الأمنية الجديدة، وقد أكد مسؤولون أمريكيون دعماً صريحاً للحكومة العراقية فيه.

٥- يعكس تمديد الجدول الزمني لحصر السلاح حتى حزيران ٢٠٢٧ انتقالاً من مقاربة زمنية صارمة إلى مسار تدريجي يحمل فرصاً لتجنب الصدام، لكنه يستلزم آليات تنفيذ واضحة وقابلة للمساءلة.

٦- لا يكمن التحدي أمام العراق في الانفتاح على واشنطن، بل في ضمان أن يندرج هذا الانفتاح ضمن استراتيجية وطنية لتنويع الشراكات عبر منطق التحوط القطاعي/التمايزي، وتعزيز القوة الاقتصادية المستقلة.

٧- تكون السياسة الخارجية العراقية الأكثر فاعلية هي التي تجعل من بغداد مركزاً لاتخاذ القرار، لا ساحة لتصفية حسابات القوى الإقليمية والدولية.

خاتمة

لا تكمن أهمية لقاء الزيدي– ترامب في بروتوكوله الدبلوماسي بقدر ما تكمن في توقيته ومضمونه والسياق البنيوي الذي أحاط به. فالعراق يدخل مرحلة تتبدّل فيها طبيعة علاقته بالولايات المتحدة؛ يتراجع فيها الحضور العسكري، بينما تتقدّم السياسة والاقتصاد والاستثمار والطاقة والتكنولوجيا. وهذا التحول يطرح على بغداد فرصة وتحدياً في آن معاً؛ فالفرصة تكمن في إمكانية بناء علاقة تقوم على المصالح المتبادلة بدلاً من التبعية الأمنية، أما التحدي فيكمن في قدرة الدولة العراقية على إدارة هذه العلاقة من موقع صاحب القرار، لا من موقع الطرف المستجيب لضغوط القوى الخارجية.

ومن هنا، فإن إعادة تموضع العراق الاستراتيجي لا تبدأ من طبيعة علاقته بواشنطن، بل من طبيعة الدولة العراقية ذاتها وقدرتها على إنتاج قرار مستقل. فحصر السلاح بيد الدولة، وتنويع الاقتصاد، واستقطاب الاستثمار النوعي، وتطوير قطاع الطاقة، وتوسيع شبكة العلاقات الدولية، عناصر مترابطة في مسار واحد هو إعادة بناء الدولة بوصفها الفاعل المركزي في السياستين الداخلية والخارجية.

ويبقى السؤال الأخير معلّقاً أمام صانع القرار العراقي، هل يستطيع العراق تحويل انتهاء الوجود العسكري الأمريكي إلى بداية علاقة متوازنة قائمة على المصالح، أم أن إعادة تشكيل العلاقة ستقتصر على انتقال أدوات التأثير الأمريكي من الحقل العسكري إلى الحقول الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية؟ والإجابة عن هذا السؤال ستتحدد، قبل كل شيء، بقدرة بغداد على بناء مؤسسات دولة قادرة على التفاوض، وتنويع الشراكات، وحماية القرار السيادي، وتحويل موقعها الجغرافي ومواردها الاقتصادية من عوامل جذب للصراع إلى مصادر قوة في النظام الإقليمي.

المصادر :-

- مكتب رئيس مجلس الوزراء العراقي، بيان لقاء رئيس الوزراء علي فالح الزيدي بالرئيس الأمريكي دونالد ترامب، نيويورك، ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٦.
- وكالة الأنباء العراقية (واع)، تصريحات رئيس الوزراء العراقي خلال زيارته إلى واشنطن، ١٤ تموز/يوليو ٢٠٢٦.
- تصريحات وزير الخارجية الأمريكي ماركو روبيو بشأن دعم الحكومة العراقية في ملف حصر السلاح، ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٦.
- 964media ، تغطية لقاء الزيدي–ترامب وتطورات ملف حصر السلاح، ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٦.

● العربي الجديد (The New Arab)، تغطية الموقف العراقي–الأمريكي من حصر السلاح والمهلة الجديدة، ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٦.

●الشرق الأوسط، تحليل لقاء الزيدي–ترامب وتزامنه مع إعادة جدولة ملف حصر السلاح، ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٦.